

Deloitte. صالح، برسوم، عبد العزيز.
محاسبون قانونيون

MAZARS مصطفى شوقي
محاسبون قانونيون

ملخص القوائم المالية الدورية المستقلة
لبنك الامارات دبي الوطني
شركة مساهمة مصرية
عن الفترة المالية المنتهية
في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة
إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م"

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة لبنك الامارات دبي الوطني "شركة مساهمة مصرية" عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ والتي إستخرجت منها القوائم المالية الدورية المستقلة الملخصة المرفقة، وذلك طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمتنشاء والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ في ٢١ أكتوبر ٢٠١٩ فقد أبدينا إستنتاجاً غير متحفظ على القوائم المالية الدورية المستقلة للبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ والتي إستخرجت منها القوائم المالية الدورية المستقلة الملخصة المرفقة.

وفي ضوء فحصنا المحدود، لم نيم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة الملخصة المرفقة لا تتفق - في كل جوانبها الهامة - مع القوائم المالية الدورية المستقلة الكاملة للبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩.

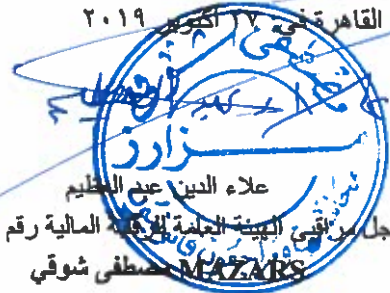
ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالى المستقل للبنك في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ ونتائج أعماله عن الفترة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال فحصنا المحدود، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية الدورية المستقلة الكاملة للبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ وتقريرنا عليها.



وفيق العريذ حنا
سجل مراقبى الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٣٢٥
صالح و برسوم و عبد العزيز. Deloitte.
محاسبون ومراجعون

مراقبا الحسابات

القاهرة في ٢٧ أكتوبر ٢٠١٩



علاء الدين عبد العظيم
سجل مراقبى الهيئة العامة للرقابة المالية رقم "٢٦٠"
MAZARS مصطفى شوقي
محاسبون قاتونيون

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة المركز المالي المستقلة المختصرة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	
		الأصول
٤ ١٤٨ ٦١٠	٣ ٠٣٣ ٧٤٧	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٧ ٨٠١ ٧٨٦	٥ ٦٠٠ ٣٦٣	أرصدة لدى البنوك
٧ ٧٣٧ ٣١٨	١٣ ٤٥٦ ٥٥٠	أذون خزائنة
٢٩ ٠٩٤ ١١٣	٢٨ ٩٤١ ٣٩٧	قروض و تسهيلات العملاء (بالصافي)
٥٣ ١٥٠	٧٠ ٧١٩	مشتقات مالية
٦٣٦ ٥١٣	١ ٤٨٠ ٧٦٥	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٥ ٩٧٠ ٦٨١	٦ ٣٥٠ ٦٦٩	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦	استثمارات في شركات تابعة
٢٥ ٦٥٩	٢٣ ٥٢٦	أصول غير ملموسة
١ ٠٧٧ ٤٤٩	٨٠٢ ١١٨	أصول أخرى
٥٨٨ ٦٣٢	٦٣٤ ٥٥٦	الأصول الثابتة
٥٧ ٢٣٣ ٨٠٧	٦٠ ٤٩٤ ٣٠٦	اجمالي الأصول
		الالتزامات وحقوق الملكية
		الالتزامات
٥ ٩٩٤ ٩٠٩	٨ ١١١ ٥٣٩	أرصدة مستحقة للبنوك
٤١ ٨٥٨ ٩٨٠	٤٢ ٥١٩ ٢٥٦	ودائع العملاء
٨٦ ٥١٣	٧٧ ٣٦٠	مشتقات مالية
١ ٧٩١ ٣٦٠	١ ٦٢٧ ٢١٠	قروض أخرى
١ ٦٦٠ ٩٠٣	١ ٥٦٣ ١٥٣	التزامات أخرى
١٩٤ ٧٥٢	١٣٣ ٢٠٧	مخصصات أخرى
١٣٦ ٣٩١	٢٠٧ ٠٠٣	التزامات ضرائب الدخل الجارية
١٤ ٤١٠	١٢ ٥٢٨	التزامات ضريبية مؤجلة
٥١ ٧٣٨ ٢١٨	٥٤ ٢٥١ ٢٥٦	اجمالي الالتزامات
		حقوق الملكية
١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع
٢٨٧ ٣٤١	٥٢١ ٥٠٩	احتياطيات
٣ ٥٠٨ ٢٤٨	٤ ٠٢١ ٥٤١	أرباح محتجزة
٥ ٤٩٥ ٥٨٩	٦ ٢٤٣ ٠٥٠	اجمالي حقوق الملكية
٥٧ ٢٣٣ ٨٠٧	٦٠ ٤٩٤ ٣٠٦	اجمالي الالتزامات وحقوق الملكية

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل المستقلة المختصرة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

عن التسعة اشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	عن الثلاثة اشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	عن التسعة اشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	عن الثلاثة اشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
٤ ٣٦٧ ١٠٤	١ ٥٥٧ ١٢٢	٥ ١٠١ ١٣٩	١ ٧٩٣ ٥٥٦	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(٢ ٤٩٣ ٠٥٩)	(٩١٠ ٣٢٩)	(٢٩٣٤ ٥٢٧)	(١ ٠٢٨ ٢٣٣)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
١ ٨٧٤ ٠٤٥	٦٤٦ ٧٩٣	٢ ١٦٦ ٦١٢	٧٦٥ ٣٢٣	صافي الدخل من العائد
٥٢٢ ٨٢٢	١٨٥ ٣٨٦	٥٦١ ٨٧٨	١٩٥ ٨٣٥	إيرادات الأتعاب والعمولات
(٧٣ ٧٠٠)	(٢٤ ٦٣٧)	(٩٧ ٩١٩)	(٣٣ ٥٠٦)	مصرفات الأتعاب والعمولات
٤٤٩ ١٢٢	١٦٠ ٧٤٩	٤٦٣ ٩٥٩	١٦٢ ٣٢٩	صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٥٩ ٥٠٥	-	١٣ ٢٣٣	١١ ٠٥١	إيرادات من توزيعات أرباح اسهم
٧٣ ٣٤٦	١٥ ٢٥٥	١٣٤ ٩١٤	٥٢ ١٨٠	صافي دخل المتاجرة
١ ٦٠١	٤٨٩	١ ٣٨٢	١ ١٠٢	أرباح بيع إستثمارات مالية
(٩٠ ٥٢٢)	(٦٨ ٤٨٠)	(٥٢ ٦٩٠)	(١٩ ١٧٧)	عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان
(٧٤٢ ٩٣٥)	(٢٥٢ ٦٥٦)	(٧٩٠ ٦٤٥)	(٢٧٥ ٠٧٩)	مصرفات إدارية
(٣٤٠ ١١٦)	(١١٣ ٥٩١)	(٢٠٢ ٠٥٢)	(٩٤ ٠٨١)	مصرفات تشغيل أخرى
١ ٢٨٤ ٠٤٦	٣٨٨ ٥٥٩	١ ٧٣٤ ٧١٣	٦٠٣ ٦٤٨	الربح قبل ضرائب الدخل
(٣١٢ ٨٨٦)	(١١٤ ٣١٢)	(٣٧٣ ٠٠٠)	(١٢٨ ٧٨٣)	عبء ضرائب الدخل
٩٧١ ١٦٠	٢٧٤ ٢٤٧	١ ٣٦١ ٧١٣	٤٧٤ ٨٦٥	صافي أرباح الفترة بعد ضرائب الدخل
٥٧,١٣	١٦,١٣	٨٠,١٠	٢٧,٩٣	ربحية السهم (جنيه / سهم) الأساسي

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطنى (شركة مساهمة مصرية)

قائمة الدخل الشامل المستقلة المختصرة - عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

<u>٣٠ سبتمبر ٢٠١٨</u>	<u>٣٠ سبتمبر ٢٠١٩</u>	<u>(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصرى)</u>
٩٧١ ١٦٠	١ ٣٦١ ٧١٣	صافى أرباح الفترة
٨٨ ٧٤١	٨٩ ٥٠٩	بنود قد يتم إعادة تبويبها في الأرباح أو الخسائر : صافى التغير في القيمة العادلة للإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
<u>٨٨ ٧٤١</u>	<u>٨٩ ٥٠٩</u>	إجمالي بنود الدخل الشامل الأخر للفترة.
<u>١ ٠٥٩ ٩٠١</u>	<u>١ ٤٥١ ٢٢٢</u>	إجمالي الدخل الشامل للفترة، صافى بعد الضريبة

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الإمارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير في حقوق الملكية المستقلة المختصرة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)

الإجمالي	إرباح محتجزة	الاحتياطيات	رأس المال		البيان
			المصدر	والمفوض	
٤٧٤٦٢٤٨	٢٣٩٩٩٥٨	١٤٦٢٩٠	١٧٠٠٠٠٠	-	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
(١٠٢٢٩٠)	(١٠٢٢٩٠)	-	-	-	توزيعات أرباح عام ٢٠١٧
-	(٥٨٣١٢)	٥٨٣١٢	-	-	المحول إلى الاحتياطي القانوني
-	(٤٤)	٤٤	-	-	المحول إلى الاحتياطي مخاطر بتكئة عام
-	(١٠٩٥)	١٠٩٥	-	-	المحول إلى الاحتياطي الرأسمالي
٨٨٧٤١	-	٨٨٧٤١	-	-	صافي التغير في بنود الدخل الشامل الأخر
٩٧١١٦٠	٩٧١١٦٠	-	-	-	صافي ربح الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨
٥٢٠٣٨٥٩	٣٢٠٩٣٧٧	٢٩٤٤٨٢	١٧٠٠٠٠٠	-	الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨
٥٤٩٥٥٨٩	٣٥٠٨٢٤٨	٢٨٧٣٤١	١٧٠٠٠٠٠	-	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
٨١١١٣	-	٨١١١٣	-	-	إثر التطبيق اولى لمعيار IFRS ٩
٥٥٧٦٧٠٢	٣٥٠٨٢٤٨	٣٦٨٤٥٤	١٧٠٠٠٠٠	-	الرصيد المعدل في أول السنة المالية بعد تطبيق اولى لمعيار IFRS ٩
(٧٨٤٨٧٤)	(٧٨٤٨٧٤)	-	-	-	توزيعات أرباح عام ٢٠١٨
-	(٦٣٥٠٢)	٦٣٥٠٢	-	-	المحول إلى الاحتياطي القانوني
-	(٤٤)	٤٤	-	-	المحول إلى احتياطي مخاطر بتكئة عام
٨٩٥٠٩	-	٨٩٥٠٩	-	-	صافي التغير في بنود الدخل الشامل الأخر
١٣٦١٧١٣	١٣٦١٧١٣	-	-	-	صافي ربح الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩
٦٢٤٣٠٥٠	٤٠٢١٥٤١	٥٢١٥٠٩	١٧٠٠٠٠٠	-	الرصيد في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل بوز

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

بنك الامارات دبي الوطني (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التدفقات النقدية المستقلة المختصرة - عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	(جميع المبالغ بالآلاف جنيه مصري)
		<u>التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل</u>
(٣ ٥٥١ ٨٢٠)	٢١٣ ٢٨١	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
(١ ٢٣٨ ٣١٨)	(١ ٠٦٩ ٥٦٣)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
٨٠٢ ٧٧٥	(٩٤٩ ٠٢٣)	صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) الناتجة من أنشطة التمويل
(٣ ٩٨٧ ٣٦٣)	(١ ٨٠٥ ٣٠٥)	صافي النقص في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
١٣ ٤٩٩ ٩١٣	٩ ٤٦٩ ١٢٢	رصيد النقدية وما في حكمها في أول الفترة
٩ ٥١٢ ٥٥٠	٧ ٦٦٣ ٨١٧	اجمالي النقدية وما في حكمها

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرأ معها.

العضو المنتدب

محمد جميل برو

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

- التأسيس والنشاط

يقدم بنك الامارات دبي الوطني "ش.م.م" خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال واحد وسبعون فرعاً ويوظف به ٢٠٧٦ موظفاً في تاريخ المركز المالي. تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧، والذي حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.

- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

١- أسس إعداد القوائم المالية

يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بقواعد اعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس والانصاح والمعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وكذا وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) الأدوات المالية الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

وقد روعي في إعداد هذه القوائم المالية المستقلة أحكام القوانين السارية ذات الصلة، على أساس حصة البنك المباشرة في شركته التابعة وليست على أساس التجميع الكلي للمراكز المالية ونتائج الاعمال للبنك وشركته التابعة في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي يمتلك البنك فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية لها بصرف النظر عن نوعية النشاط، وتقدم القوائم المالية المجمعة تنهماً اشمل للمركز المالي المجمع ونتائج الاعمال المجمعة للبنك وشركته التابعة ويمكن الحصول عليها من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات البنك في شركته التابعة بالقوائم المالية المستقلة المرفقة ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة مخصوماً منها خسائر الاضمحلال.

وتقرأ القوائم المالية المجمعة للبنك مع قوائمه المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للبنك وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.

التغيرات في السياسات المحاسبية:

اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ قام البنك بتطبيق تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ والخاصة بإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" وفيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك الناتجة عن تطبيق تلك التعليمات.

تصنيف الأصول المالية والالتزامات المالية:

عند الاعتراف الأولي، يتم تصنيف الأصول المالية على أنها مصنفة: بالتكلفة المستهلكة، أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.

ويتم تصنيف الأصول المالية طبقاً لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل التدفقات نقدية تعاقدية، و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في توار يخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

ويتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر فقط في حال استوفت الشرطين التاليين ولم تقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه قد تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية، و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في توار يخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة ، يجوز للبنك ان يختار بلا رجعة قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر . يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدي.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر.

بالإضافة إلى ذلك ، عند الاعتراف الأولي ، يمكن للبنك أن يحدد بلا رجعة اصلاً مالياً يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، على أنه بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر، في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافاً لذلك.

تقييم نموذج العمل:

يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة . تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة والية عمل تلك السياسات من الناحية العملية . وخصوصاً لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .

- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك.

- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر.
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل . ومع ذلك ، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءاً من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة :

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. يتم تعريف الفائدة على أنها المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ " طبقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ " نموذج الخسارة المحققة الوارد بتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج الاضمحلال في القيمة الجديد على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض ارتباطات وتمهيدات القروض وعقود الضمانات المالية.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ؛ يتم الاعتراف بخسائر الائتمان بصورة مبكرة أكثر مما كان الوضع عليه بموجب تعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨.

يطبق البنك منهجاً من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى. تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استناداً إلى التغيير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تتطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تتطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبياً.

بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً وتحسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ القوائم المالية.

المرحلة الثانية : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى حياة الأصل- مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر احتساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول. خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة الثالثة : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية ؛ بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة.

٢- الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بغرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة. ويتم المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة في القوائم المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة. ووفقاً لهذه الطريقة، تثبت تلك الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة نشأت في تاريخ التجميع الأولى ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح من تلك الاستثمارات كإيرادات في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق البنك في تحصيلها.

٣- ترجمة العملات الأجنبية

١.٣ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للبنك.

٢.٣ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتُثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن ترجمتها ضمن البنود التالية :-
- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بحسب النوع.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.

- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة والفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقي فروق التغير في القيمة العادلة ببند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية .

- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف باجمالي فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن صافي التغير في القيمة العادلة للإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

٤- أذون الخزانة

يتم الاعتراف بأذون الخزانة بالميزانية بتكلفة إقتنائها وتظهر بالميزانية بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

٥- الأصول المالية والالتزامات المالية

السياسة المالية الاعتراف والقياس الاولي المطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين التصنيفات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية متاحة للبيع. ويعتمد التصنيف على طبيعة والغرض من تلك الاصول ويتحدد بمعرفة الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولي بها.

١-٥ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ومشتقات مالية.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.
- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الحالات التالية :
 - إذا كان ذلك التثبيت سيؤدي إلى منع أو الحد بدرجة كبيرة من تضارب القياس الذي قد ينشأ إذا تم تبويب المشتقة المالية بغرض المتاجرة في الوقت الذي يتم فيه تثبيت وقياس الأداة المالية محل المشتقة بالتكلفة المستهلكة مثل القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة.
 - إذا كان الأصل المالي المراد تثويبه، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية يشكل جزءاً من مجموعة تضم أصول أو التزامات مالية أخرى أو كلاهما يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وتعد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس.
 - إذا كان الأصل المالي المراد تثويبه مثل أدوات الدين المحتفظ بها يمثل جزءاً من عقد يحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي ترتبط بتدفقاتها النقدية ارتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية لأداة الدين بما يسمح بتثبيت الأداة المركبة ككل بما في ذلك الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداة مالية أخرى نقلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تصنيفها بمعرفة البنك عند نشأتها كأداة تُقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٢-٥ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول التي ينوى البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير حيث (ويتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة) أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- الأصول التي يبيعها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها.
- الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣-٥ الإستثمارات المالية المتاحة للبيع

- تمثل الإستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها إستجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

٤-٥ الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولا مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها.

ويُتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع المعتادة للأصول المالية سواء تلك المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع والقروض والمديونيات وذلك في تاريخ التسوية وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأة.

- يتم الاعتراف الأولى بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مضافاً إليها تكاليف المعاملة أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة مع تحميل تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناء تلك الأصول بقائمة الدخل ضمن بند "صافي دخل المتاجرة".

- يقوم البنك باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك ذلك الأصل وكذا كل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تقريبا إلى طرف آخر بينما يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.

- يتم القياس اللاحق بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بينما يتم القياس اللاحق للقروض والمديونيات بالتكلفة المُستهلكة.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في السنة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المترجمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية بالنسبة للأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها.

- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم المقبولة. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قِبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأنواع حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يتم قياسها بالتكلفة بعد خصم أى اضمحلال في القيمة.

٦- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي وذلك بالنسبة للاستثمارات ذات العائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها

خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي في تاريخ الاعتراف الأولى. وعند حساب معدل العائد الفعلي، يتم تقدير التدفقات النقدية بناء على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب العائد الفعلي كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

ويتوقف البنك عن الاعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي :-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للانشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد المجنبة وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

٧- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تادية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي وتدرج ضمن إيرادات العائد.

٨- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح في تاريخ صدور الحق في تحصيلها.

٩- اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة إلى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالي باعتبارها تمثل إقراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

١٠- اضمحلال الأصول المالية

السياسة المالية المطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ :

١-١٠ الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويعد الأصل المالي أو مجموعة من الأصول المالية مضمحلة وينشأ عنها خسائر اضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على اضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي بالأصل (حدث الخسارة loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها.

وتتضمن المؤشرات التي يأخذها البنك في اعتباره لتحديد مدى وجود دليل موضوعي على خسائر اضمحلال أي ما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين أو من يضمنه.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل التأخير في أو عدم سداد أصل القرض أو فوائده.
- توقع إفلاس المقترض أو الدخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال في قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمقترض.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولي بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

ويقوم البنك بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي السنة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق العملي جرى العرف على أن تكون فترة تأكيد الخسارة سنة واحدة.

لذا يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على اضمحلال أى أصل مالي إذا كان منفرداً ذو أهمية نسبية، كما يتم تقدير اضمحلال على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية الأخرى التي لا تعد ذو أهمية نسبية منفردة، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي :

- إذا لم يتوافر دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندما يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية ذات خصائص خطر ائتماني مشابه ثم يتم تقييمها معاً لتقدير اضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

- في حالة وجود دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي عندئذ يتم دراسته منفرداً لتقدير اضمحلال، وإذا نتج عن تلك الدراسة نشأة أو زيادة في خسائر اضمحلال الأصل لا يتم ضم ذلك الأصل إلى مجموعة الأصول المالية التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع.

أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

فإذا توافر دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة ومبوبة كتروض وسلفيات، يتم قياس مخصص خسائر اضمحلال على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام معدل العائد الأصلي الفعال للأصل المالي وهو ذلك المعدل الذي تم احتسابه في تاريخ الاعتراف الأولي (ولا تؤخذ

خسائر الائتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد في الاعتبار). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال بقائمة الدخل.

وعندما يكون القرض ذا معدل عائد متغير، يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي الساري وفقاً للعقد في تاريخ تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال قيمة أصل مالي مثبت بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة لأداة مالية باستخدام أسعار سوق معلنة. وبالنسبة للأصول المالية المضمونة يراعى عند احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي إضافة التدفقات النقدية التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات بعد خصم التكاليف المتعلقة بذلك وبغض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح الحدوث من عدمه.

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التي تمثل مؤشراً على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الاخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في السنة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويتم تحديث توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية بما يعكس التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة وتتوافق معها من فترة إلى أخرى، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أي اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراته لتلك الخسائر.

٢-١٠ استثمارات مالية متاحة للبيع

يقوم البنك في نهاية كل فترة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية والمبوبة كأصول مالية متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويعد الانخفاض كبيراً بالنسبة لأدوات حقوق الملكية إذا بلغ ١٠% من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها على اضمحلال قيمة أصل مالي متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المتراكمة التي نشأت من الانخفاض في القيمة العادلة للأصل المالي من حقوق الملكية والإعتراف بها في قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل المالي من الدفاتر. وإذا ما حدث لاحقاً ارتفاع في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات

مالية متاحة للبيع فلا يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية. أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

٣-١٠ الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة.

١١- الأصول غير الملموسة برامج الحاسب الالى

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الالى كمصروف فى قائمة الدخل عند تكبدها. ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك التى من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد من سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الالى المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها وذلك من اربع الى خمس سنوات.

١٢- الأصول الثابتة

تتمثل بصفة أساسية فى مقر المركز الرئيسى والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال - إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى البنك مرجح الحدوث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال السنة التى تحدث فيها.

لا يتم إهلاك الأراضى بينما يتم حساب اهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت، وفيما يلى بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة:

-	المباني	من ٢٥ الى ٦٠ سنة
-	الواجهة	من ٢٥ الى ٣٠ سنة
-	التركيبات العامة	من ١٠ الى ٢٠ سنة
-	التجهيزات والإنشاءات	من ٧ الى ١٠ سنوات
-	نظم الية متكاملة	من ٤ الى ٥ سنوات
-	ماكينات صرف آلى	من ٥ الى ٧ سنوات
-	وسائل نقل	من ٣ الى ٥ سنوات
-	تجهيزات وتركيبات	٥ سنوات
-	أثاث مكتبى وخزائن	٥ سنوات

تبلغ الأعمار الإنتاجية المقدرة للتجهيزات والإنشاءات بالفروع المملوكة ١٠ سنوات وبالفروع المؤجرة ٧ سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة فى نهاية كل فترة مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للأهلاك بغرض تحديد الاضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى.

وتحدد ارباح وخسائر الاستعدادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى فى قائمة الدخل.

١٣- الإيجارات

يتم المحاسبة عن عقود الإيجار التمويلي طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ للتأجير التمويلي، وتُعد عقود الإيجار الأخرى عقود إيجار تشغيلي.

١٣-١ الاستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي يُعترف بتكلفة الإيجار، بما فى ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات فى قائمة الدخل عن السنة التى حدثت فيها. وعندما يقرر البنك ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصوماً منها أى مسموحات يتم الحصول عليها من المزجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

١٤- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تضم النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزانة.

١٥- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام. وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى لو كان التدفق النقدي الخارج لبند داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال. ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات ذات الأجل التي تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب السارى - على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنة فأقل يعترف بالالتزام بالقيمة الاسمية المقدر سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالالتزام بالقيمة الحالية.

١٦- مزايا العاملين

نظم الاشتراك المحدد

هى لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على البنك التزام قانوني أو حكمى لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التي تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة.

يلتزم البنك بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و الى مدير الاستثمار ولا يتحمل البنك أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن السنة الذي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصة العاملين في الأرباح

يدفع البنك نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين في الأرباح ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية والالتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي البنك، ولا تسجل أي التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

١٧- ضرائب الدخل

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبند التي تعالج التغيرات في قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرانب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانوني في إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضاً ضرانب الدخل المؤجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

١٨- رأس المال

١٨-١ تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض تكلفة المعاملة التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات (بالصافي بعد خصم الأثر الضريبي) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

١٨-٢ توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح التي يقرر البنك توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تُقرر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررتان بموجب النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات.

١٨-٣ أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس مالها يعترف بالأسهم المشتراه كأسهم خزينة وتظهر بتكلفة شرائها مخصوماً من إجمالي حقوق الملكية وذلك حتى يتم إلغاؤها وتسويتها ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلى حقوق الملكية. ولا يتم الاعتراف بأى أرباح أو خسائر ناتجة عن الإعدام أو البيع أو إعادة الإصدار في الأرباح أو الخسائر بل يعترف بها ضمن حقوق الملكية.

١٩- أنشطة الأمثلة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة أمانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وأمانات وصناديق مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى. ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للبنك.

٢٠- أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب عناصر الأصول و الالتزامات المالية بأرقام المقارنة لتنسق مع أسلوب العرض بالقوائم المالية المستقلة للفترة الحالية محل تطبيق المعيار الدولي رقم (٩) لأول مرة و لا يتم إعادة قياسها وذلك طبقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩.

٢١- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمطلوبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري.
- حماية قدرة البنك علي الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ علي قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزى المصرى فى جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزى المصرى على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزى المصرى أن يقوم البنك بما يلى :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك فى نهاية السنة المالية مبلغ ١,٧٠٠ مليون جنيه.

- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠%. وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك ١٨,٨٠١% فى نهاية سبتمبر ٢٠١٩.

- ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى :

تتكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسى المستمر (Going Concern Capital – Tier One)

و رأس المال الأساسى الإضافى (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية : وهى رأس المال المساند (Gone Concern Capital – Tier Two) ، ويتكون مما يلى :-

١- ٤٥% من قيمة احتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.

٢- ٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص.

٣- ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (إذا كان موجبا).

٤- ٤٥% من رصيد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.

٥- ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

٦- ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية فى الشركات التابعة و الشقيقة.

٧- الأدوات المالية المختلطة.

٨- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك ٢٠% من قيمتها فى كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.

٩- مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الالتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن ١,٢٥% من إجمالى الأصول و

الالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

ويتكون مقام معيار كفاية رأس المال من الآتى :

١- مخاطر الائتمان

٢- مخاطر السوق

٣- مخاطر التشغيل

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٥٠% مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الائتمان

المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية فى الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة

العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

ويُلخص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقاً لمقرارات بازل ٢ في نهاية الفترة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	رأس المال
		<u>الشريحة الاولى (راس المال الاساسي)</u>
١٧٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	اسهم راس المال (بالصافي)
		الاحتياطيات
٣٤٥٣٨٦	٣٤٥٣٨٦	احتياطي مخاطر عام
٢٧٢٥٧٩	١١٧٦٩٥	الارباح المحتجزة
٢٧٢٩٥٧٦	٢٦٥٩٧٠٢	حقوق الاقلية
٢٤٩	٢٤٤	الارباح/(الخسائر) المرحلية ربع السنوية
-	١٣٦٠٧٦٦	اجمالي بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بالميزانية
	٤٧٤٥٢	اجمالي الاستعدادات من راس المال الاساسي المستمر Common Equity
(٢٩٧٧٨٩)	(١٩٢٤٧٦)	إجمالي راس المال الاساسي
٤٧٥٠٠٠١	٦٠٣٨٧٦٩	<u>الشريحة الثانية</u>
		٤٥ % من الاحتياطي الخاص
٨٦	٨٦	القروض (الودائع) المساندة
١٧٩١٣٦٠	١٦٢٧٢١٠	رصيد المخصصات المطلوبة مقابل ادوات الدين والقروض والتسهيلات
		الائتمانية والالتزامات العرضية المدرجة في المرحلة الاولى (stage ١)
٤٥٤٠٣١	٢١٤١٥١	اجمالي الشريحة الثانية (Gone- Concern Capital)
٢٢٤٥٤٧٧	١٨٤١٤٤٧	<u>الاصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر</u>
		الاصول و الالتزامات العرضية المرجحة باوزان مخاطر الائتمان
٣٦٥٥٨١٧٩	٣٥٦٦٢٣٢٧	مطلوبات راس المال لمخاطر الطرف المقابل
٧٠١٨٠	٩٦٩٧٠	قيمه الجاور لآخبر ٥٠ عميل عن الحدود المعرره مرجحه باوران المخاطر
١٣٨٠٣٤٤	١٦٤٩٦٠٢	مطلوبات راس المال لمخاطر التسعيل
٤٥٠١٩٢٠	٤٥٠١٩٢٠	مطلوبات راس المال لمخاطر السوق
٢٩٧٥٦٠	٣٦٥٠	إجمالي مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
٤٢٨٠٨١٨٣	٤١٩١٤٤٦٩	معيار كفاية رأس المال (%)
% ١٦,٣٤١	% ١٨,٨٠١	

- الرافعة المالية

- اصدر مجلس اداره البنك المركزي المصري فى جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ القرار التالى :
- الموافقة على التعليمات الرقابية الخاصة بالرافعة المالية مع التزام البنوك بالحد الأدنى المقرر للنسبة (٣%) على اساس ربع سنوى وذلك على النحو التالى:
- كنسبه استرشادية اعتبارا من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٧.
 - كنسبة رقابية ملزمة اعتبارا من عام ٢٠١٨.

- مكونات النسبة

مكونات البسط

يتكون بسط النسبة من الشريحة الاولى لراس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة فى بسط معيار كفاية راس المال المطبق حاليا وفقا لتعليمات البنك المركزى.

مكونات المقام

- يتكون مقام النسبة من كافة اصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقاً للقوائم المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك" وتشمل مجموع ما يلى :
- ١- تعرضات البنود داخل الميزانية بعد خصم بعض استبعادات الشريحة الاولى للقاعدة الراسمالية.
 - ٢- التعرضات الناتجة عن عقود المشتقات.
 - ٣- التعرضات الناتجة عن عمليات تمويل الاوراق المالية.
 - ٤- التعرضات خارج الميزانية.

ويخلص الجدول التالي حساب الرافعة المالية :

المبلغ	معامل التحريل %	الاجمالي	البند
		٦٠٣٨٧٦٩	الشريحة الاولى من رأس المال بعد الاستبدادات
		٦١١٤٩٠٢٣	إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الاوراق المالية
		٧٢٤٥٧٤٢	التعرضت خارج الميزانية
		٨.٨٣٪	نسبة الرافعة المالية

- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية والتي يقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقية، وفيما يلي أهم البنود التي يستخدم فيها البنك تقديرات وافتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

يراجع البنك محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوق بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقرضين على السداد للبنك، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلى الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

يحدد البنك اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية الميوبة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاماً أو ممتداً إلى حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، يقوم البنك بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر أدوات الاستثمار. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

كما يحدد البنك إضمحلال الاستثمارات في أدوات الدين الميوبة ضمن الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك إنخفاض في القيمة العادلة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وتوافر دليل موضوعي على ان هذا الانخفاض يمثل إضمحلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل يعترف بالإضمحلال فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفي حالة ثبوت وجود إضمحلال في قيمة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل سواء كانت في صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف بها ضمن حقوق الملكية لتلك الأدوات إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. وتستخدم تلك النماذج البيانات المنشورة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالبنك والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

د - ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض العمليات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد، لذا يقوم البنك بإبتيات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في السنة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

- صافي دخل المتاجرة

٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	
٧٤ ١١١	١٠٨ ١٩٣	أرباح التعلل في العملات الأجنبية
		(خسائر) أرباح تقييم مشتقات مالية:
(٧٤٤)	٢٦ ٧٢١	أرباح/ (خسائر) تقييم عقود صرف أجله
(٢١)	-	(خسائر) أرباح تقييم أصول ماليه بغرض المتاجرة
<u>٧٣ ٣٤٦</u>	<u>١٣٤ ٩١٤</u>	الإجمالي

- نصيب السهم في حصة المساهمين من صافي أرباح الفترة

أ - الأساسي

يُحسب نصيب السهم الأساسي في الربح بقسمة صافي الأرباح الخاصة بمساهمي البنك على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال الفترة.

٣٠ سبتمبر ٢٠١٨	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	
٩٧١ ١٦٠	١ ٣٦١ ٧١٣	صافي أرباح الفترة .
٩٧١ ١٦٠	١ ٣٦١ ٧١٣	صافي الربح القابل للتوزيع بعد استبعاد نصيب العاملين *
١٧ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠	المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة
<u>٥٧,١٣</u>	<u>٨٠,١٠</u>	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصه العاملين *

* لاغراض عرض نصيب السهم في صافي ارباح الفترة لم يقم البنك بخصم اي مبالغ من صافي ارباح الفترة تخص نصيب العاملين من الارباح لعدم اعتماد الجمعية العامة بعد للقوائم المالية ، وسيتم استبعاد حصه العاملين في آخر السنة المالية بعد الإعتماد. لا يختلف نصيب السهم المخفض عن نصيب السهم الاساسي في الارباح.

ب - المخفض

لا يوجد أدوات من شأنها تخفيض نصيب السهم في الاساسي في الأرباح، وبالتالي فإن نصيب السهم المخفض في الربح يساوي نصيب السهم الأساسي في الربح.

- قروض وتسهيلات العملاء بالصفى

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	
٩٢ ٨٢٤	٣٨ ١٧٥	أوراق تجارية مخصصة
٢٩ ٩٥٨ ٤٥٠	٢٩ ٨٧٢ ٥٢٧	قروض العملاء
٣٠ ٠٥١ ٢٧٤	٢٩ ٩١٠ ٧١٢	الاجمالي
(٧٩ ٣٨٢)	(١١٥ ٣٦١)	يخصم : الجزء الغير مستهلك من عمولات اصدار القروض
(٨٧٧ ٧٧٩)	(٨٥٣ ٩٥٤)	يخصم : مخصص خسائر الاضمحلال
٢٩ ٠٩٤ ١١٣	٢٨ ٩٤١ ٣٩٧	الصفى

تحليل حركة مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للاشهر خلال الفترة / السنة كانت كما يلي:

الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

الاجمالي	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	أفراد
١١١ ٢٨٦	٦٣	٨٦ ٨١٥	٨ ٨٥٤	١٥ ٦٥٤	الرصيد في أول السنة المالية
(٥٠ ٤٩٦)	٨٤٤	(٤٩ ١٦٣)	(١ ٨٤٨)	(٢٢٩)	أثر التغييرات الناتجة عن التطبيق الأولي لمعيار IFRS ٩
٦٠ ٨٩٠	٩٠٧	٣٧ ٦٥٢	٧ ٠٠٦	١٥ ٤٢٥	الرصيد المعدل في أول السنة المالية بعد تطبيق الأولي لمعيار IFRS ٩
٢٢ ٩٢٧	(٩٠٧)	١٤ ٠٤٢	٧ ٧١٢	٢ ٠٨٠	عبء الاضمحلال
(٢٢ ٨٤٤)	-	(١٦ ٩١٠)	(٥ ٩٢٤)	-	مبلغ تم إعطائها خلال الفترة
٦ ٩٨٩	-	٥ ٧٢٤	١ ٢٥٦	٩	مبلغ مستردة خلال الفترة
١٧ ٩٦٢	-	٤ ٠٥٨	١٠ ٠٤٠	١٧ ٤١٤	الرصيد في آخر الفترة المالية

الفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩

الاجمالي	قروض مشتركة	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	مؤسسات
٧٦٦ ٣٩٢	٢٧ ٠٧٤	١٧٩ ٤١١	٥٤٩ ٩٠٨	الرصيد في أول السنة المالية
٣٠ ٥٢٢	(١٥ ٨٠٤)	(١٥٧ ٨١٠)	٢٠٤ ١٣٧	أثر التغييرات الناتجة عن التطبيق الأولي لمعيار IFRS ٩
٧٣٦ ٨٧٠	١١ ٢٧٠	١٢١ ٦٠١	٣٤٥ ٧٧١	الرصيد المعدل في أول السنة المالية بعد تطبيق الأولي لمعيار IFRS ٩
٢٩ ٧٦٣	٩ ٥٩٧	١٤ ٠٩٨	٦ ٠٩٨	عبء الاضمحلال
-	-	-	-	مبلغ تم إعطائها خلال الفترة
-	-	-	-	مبلغ مستردة خلال الفترة
(٤٠ ٦٨٨)	٢٧٦	١٢٩	(٤١ ٠٩٣)	فروق تقييم عملات أجنبية
٧٨٥ ٩٩١	٢١ ١١٣	٢٥ ٨٢٨	٧١٩ ٠٥٠	الرصيد في آخر الفترة المالية

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الاجمالي	فروض عقارية	فروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	الفراد
١١١ ٥٥٢	٧٦	١٠ ٦٩٢	٩٢٠٥	١١ ٥٧٨	الرصيد في أول السنة المالية
١٥ ٦٧٩	(١٣)	٧ ٩٠٢	٣ ٧٦٤	٤٠٦٦	عبء الاضمحلال
(٢٥ ٨٩٢)	-	(١٩ ٧٠٨)	(٦ ١٨٥)	-	مبالغ تم اعدامها خلال السنة
١٠٠٤٨	-	٧ ٩٢٨	٢٠٧٠	٥٠	مبالغ مستردة خلال السنة
١١١ ٣٨٦	٦٣	٨٦ ٨١٥	٨ ٨٥٤	١٥ ٦٥٤	الرصيد في آخر السنة المالية

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

الاجمالي	فروض مشتركة	فروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	مؤسسات
٦١٢ ١٠٣	٣٣ ٥٨٤	١٦٢ ٥٢٢	٤١٥ ٩٩٧	الرصيد في أول السنة المالية
١٤٩ ٢٦٦	٣ ٢١٤	١٥ ٥٥٤	١٣٠ ٤٩٣	عبء الاضمحلال
-	-	-	-	مبالغ تم اعدامها خلال السنة
٢	-	-	٢	مبالغ مستردة خلال السنة
٥٠٢٧	٢٧٦	١ ٣٣٥	٣ ٤١٦	فروق تقييم عملات أجنبية
٧٦٦ ٣٩٣	٣٧٠٧٤	١٧٩ ٤١١	٥٤٩ ٩٠٨	الرصيد في آخر السنة المالية

- استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	(أ) أدوات دين:
٦٣٢ ٧٥٣	١ ٤٧٧ ٣٤٠	أدوات دين مدرجة في السوق بالقيمة العادلة
٣ ٧٦٠	٣ ٤٢٥	(أ) أدوات حقوق ملكية:
		أدوات حقوق ملكية غير مدرجة في السوق بالتكلفة
٦٣٦ ٥١٣	١ ٤٨٠ ٧٦٥	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة في السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظراً لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التي يمكن الاعتماد عليها، هذا ولا يوجد مؤشرات للإضمحلال في قيمة تلك الأدوات في نهاية الفترة المالية.

استثمارات مالية المقومة بالتكلفة المستهلكة:

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	(أ) أدوات دين:
٥ ٩٦٥ ٦٨١	٦ ٣٤١ ٦٦٩	أدوات دين مدرجة فى السوق بالتكلفة
٥ ٠٠٠	٩ ٠٠٠	(ب) أدوات حقوق ملكية:
٥ ٩٧٠ ٦٨١	٦ ٣٥٠ ٦٦٩	أدوات حقوق ملكية غير مدرجة فى السوق بالتكلفة
		إجمالي استثمارات مالية مقومة بالتكلفة المستهلكة

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	أرصدة متداولة
١ ٣٧٦ ٥٤٢	١ ٦٨٥ ٠٩٤	أرصدة غير متداولة
٤ ٥٩٤ ١٣٩	٤ ٦٦٥ ٥٧٥	
٥ ٩٧٠ ٦٨١	٦ ٣٥٠ ٦٦٩	
٥ ٩٧٠ ٦٨١	٦ ٣٥٠ ٦٦٩	أدوات دين ذات عائد ثابت
٥ ٩٧٠ ٦٨١	٦ ٣٥٠ ٦٦٩	

- استثمارات فى شركات تابعة

٣١ ديسمبر ٢٠١٨	٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	
٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦	الرصيد فى أول الفترة / السنة
٩٩ ٨٩٦	٩٩ ٨٩٦	الرصيد فى آخر الفترة / السنة

نسبة المساهمة	أرباح الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	آخر الفترة الحالية ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩
%	الف جنيه	الف جنيه	الف جنيه	الف جنيه		
٩٩,٨	١٠ ١٠٤	١٧٠ ٩٦٧	٤٣٣ ٥١٩	٥٤٧ ٣٣٣	مصر	شركة الامارات دبي الوطنى للتأجير التمويلي

نسبة المساهمة	أرباح الشركة	إيرادات الشركة	التزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	آخر سنة المقارنة ٣١ ديسمبر ٢٠١٨
%	الف جنيه	الف جنيه	الف جنيه	الف جنيه		
٩٩,٨	١٢ ٣١٢	١٧١ ٥٨٦	٣٣٢ ٦٦٤	٤٨٨ ٠٦٩	مصر	شركة الامارات دبي الوطنى للتأجير التمويلي

- أصول أخرى

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
٤٨٩ ٧٦٣	٤١٥ ٤٩٧	إيرادات مستحقة
١٦ ٦٢٦	١٧ ٤٦٢	مصرفات مقدمة
١٢٥ ٨٩٥	١٥١ ٠٥٤	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة (مشروعات تحت التنفيذ)
٤٣٩	٤٣٩	أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لبيون
١٠ ٣٠٦	٩ ٥٨٦	تأمينات وعهد
١٥٩ ٠٨٩	٤٨٣ ٤١١	أخرى
٨٠٢ ١١٨	١ ٠٧٧ ٤٤٩	الإجمالي

- ودائع العملاء

٣٠ سبتمبر ٢٠١٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨	
١٥ ٩٥١ ٦٩٨	١٥ ٧٩٧ ٠١٠	ودائع تحت الطلب
١٣ ٥١٣ ٢٣٨	١٣ ٥٢٠ ٢٨٥	ودائع لأجل وبإخطار
٨ ٥٦٣ ٤٥٦	٨ ٤١٦ ٢٨٥	شهادات ايداع وإدخار
٤ ٠٢٦ ٢٤٩	٣ ٤٤٩ ٠٢٧	حسابات توفير
٤٦٤ ٦١٥	٦٧٦ ٣٧٣	ودائع أخرى
٤٢ ٥١٩ ٢٥٦	٤١ ٨٥٨ ٩٨٠	الإجمالي
٢٤ ٢٨٠ ٨٩٨	٢٥ ١١٥ ٤٢٦	ودائع مؤسسات
١٨ ٢٣٨ ٣٥٨	١٦ ٧٤٣ ٥٥٤	ودائع أفراد
٤٢ ٥١٩ ٢٥٦	٤١ ٨٥٨ ٩٨٠	الإجمالي
٩ ٢٦٩ ٤٨٨	٩ ٣٦٠ ٠٧٦	أرصدة بدون عائد
٣٣ ٢٤٩ ٧٦٨	٣٢ ٤٩٨ ٩٠٤	أرصدة ذات عائد ثابت
٤٢ ٥١٩ ٢٥٦	٤١ ٨٥٨ ٩٨٠	الإجمالي
٣٣ ٩٥٥ ٨٠٠	٣٣ ٤٤٢ ٦٩٥	أرصدة متداولة
٨ ٥٦٣ ٤٥٦	٨ ٤١٦ ٢٨٥	أرصدة غير متداولة
٤٢ ٥١٩ ٢٥٦	٤١ ٨٥٨ ٩٨٠	الإجمالي

- التزامات أخرى

<u>٣١ ديسمبر ٢٠١٨</u>	<u>٣٠ سبتمبر ٢٠١٩</u>	
٢٧٤ ٩٩٠	١٧٧ ٤٩٦	عوائد مستحقة
٨٤٨ ٨٣٦	٩٣٥ ٠٣٥	مصرفات مستحقة
٥٣٧ ٠٧٧	٤٥٠ ٦٢٢	أرصدة دائنة متنوعة
<u>١ ٦٦٠ ٩٠٣</u>	<u>١ ٥٦٣ ١٥٣</u>	الاجمالي

- رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصرى فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ٢,٥٠٠ مليون جنيه مصرى) وبلغ رأس المال المصدر ١,٧٠٠ مليون جنيه مصرى فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٩ (٣١ ديسمبر ٢٠١٨: ١,٧٠٠ مليون جنيه مصرى) مقسم على ١٧ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصرى للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

- الموقف الضريبي

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم عمل تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام ٢٠١٦ وتم السداد.
- تم لخطارنا بنتيجة فحص عام ٢٠١٧ وتمت الموافقة عليها.
- تم تقديم الاقرار الضريبي لعام ٢٠١٨ ولم نخطر للفحص الضريبي .